مؤتمر الأهزر الهندسي الدولي العاشر

AL-AZHAR ENGINEERING
TENTH INTERNATIONAL CONFERENCE
December 24 - 26, 2008

Code:R09

التنمية الصناعية لقطاع شمال الدلتا (محافظتى دمياط – كفر الشيخ) من خلال دور السياسات فى تحقيق التوازن الصناعى بتوجيه وتنظيم عملية الإستثمار بالمحافظات

أسعد على سليمان أبو غزالة
قسم العمارة - كلية الهندسة -جامعة الأزهر- القاهرة

الملخص
يهدف البحث الى إيجاد استراتيجية للتنمية الصناعية الشاملة لقطاع وسط شمال الدلتا والمتمثلة فى محافظتى (دمياط – كفر الشيخ) من خلال دراسة دور السياسات فى توجيه التنمية الصناعية وتنظيم إقامة المشروعات الموصى بها من خلال المشروعات الحرفية والصناعية وفكرها الاقتصادي والتخطيطي والعمراني والذى يعتمد علي أساس تحديد حيز عمرانى للمناطق الصناعية بمحافظة دمياط وتحجيم عملية إنشاء المصانع وتوجيه التنمية الصناعية إلى المناطق الصناعية بمحافظة كفر الشيخ لتنشيطها ودفع عملية التنمية العمرانية من خلال التنمية الصناعية .
دمياط حيث يبدأ البحث بدراسة مفهوم التنمية الصناعية والتصنيع والعمران الصناعى وأشكاله ، كما يدرس مفهوم التنمية قطاعات العمرانية وأشكال المدن الجديدة ذات التكوين الإقتصادى ، مع تحليل لمقومات التنمية الصناعية في محافظتى مستوى المعيشة وكفر الشيخ وسط شمال الدلتا (طبيعية، اقتصادية، اجتماعية). يلى ذلك تحليل مقومات البنية الأساسية في على الدولة ، بناء الطرق والمواصلات ، كما يتم تحليل دور التصنيع فى عملية التنمية العمرانية الشاملة من خلال رفع لمنطقة وسط شمال لدى الأفراد ومن ثم تمكينهم من القيام بدور فعال فى تنمية البيئة المحيطة بهم دون الإعتماد الكلى وآلية التنفيذ العلمي على ذلك يخلص البحث الى وضع وايجاد اسس وتوصيات استراتيجية التنمية الصناعية الشاملة الدلتا خاصة فيما يتعلق بدورها فىالتنمية العمرانية الشاملة، اعتبارات سياسية واقتصادية وإجتماعية لهذه الإستراتيجية .

الكلمات التعريفية: التنمية الصناعية ، العمران الصناعى ، أنماط العمران الصناعى ، التنمية العمرانية ، سياسات ، مقومات التنمية الصناعية.

© 2008 Faculty of Engineering, Al-Azhar University, Cairo, Egypt. All rights reserved.

1- مقدمة:

تقع منطقة الدراسة (محافظتى دمياط وكفر الشيخ) ضمن محافظات الوجه البحرى شمال الدلتا يحدهما من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق محافظة بورسعيد وبحيرة المنزلة ، وغرباً محافظة البحيرة والسكندرية ، وجنوباً محافظة الدقهلية والغربية ، حيث تقع بين خطى طول (30ً 30ْ ، 31ً 32ْ) أقصى الشمال ، وبين خطى عرض (35ً 30ْ ، 25ً 31ْ) شمالا .

1-1 إشكالية البحث:

تأخذ محافظة دمياط النصيب الأكبر من إهتمام الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية فى إقامة المصانع نتيجة لتوافر العديد من المقومات منها التاريخى والموقع ووجود الميناء بالإضافة إلى وجود العديد من المناطق الصناعية (المنطقة الصناعية بميناء دمياط – المنطقة الصناعية بمدينة دمياط الجديدة - المنطقة الصناعية بمدينة جمصة) ، بالإضافة إلى توفر العمالة المدربة فى العديد من الأنشطة المختلفة مما يأتى بالأثر العكسى على الصناعات التقليدية بالمحافظة وكذلك البيئة من إرتفاع الحمل البيئى وتجاوزه بالإضافة إلى إفتقار محافظة مثل محافظة كفرالشيخ إلى أبسط صور القواعد الإقتصادية مما إنعكس على هجرة العديد من السكان فى صورة هجرة يومية وأخرى أسبوعية للعمل بمحافظة دمياط وبالتالى وجود العديد من صور القصور العمرانى والبيئى والخدمى نتيجة تدنى مستوى المعيشة لديهم .

2-1 فرضية البحث:

يحاول البحث إثبات ان إستراتيجية توجيه السياسات فى تفعيل التوازن فى توزيع الأنشطة والصناعات على المحافظات يحقق التنمية الصناعية الناجحة ومن ثم تحقيق تنمية عمرانية شاملة على كافة المستويات بالمحافظات.

3-1 هدف البحث:

مما سبق تتحدد أهداف الدراسة فى هذا البحث فيما يلى: -

1. تحليل مفهوم التنمية الصناعية والعمران الصناعى وأشكاله (تعريفات/مفاهيم/أهداف) .
2. تحليل مفهوم التنمية العمرانية و المدن الجديدة وأهدافها (تعريفات/مفاهيم/أهداف) .
3. دراسة مقومات التنمية الصناعية في قطاع شمال الدلتا(محافظتى دمياط – كفر الشيخ).
4. المحافظة على الحرف والصناعات الصغيرة بمحافظة دمياط والتى تأثرت بإنشاء المصانع الكبيرة بمدينة دمياط الجديدة .
5. الحد من الكثافة المرتفعة لحركة النقل والمرور على شبكة الطرق الرئيسية بمحافظة دمياط والناتجة عن حركة النقل والمواصلات والتى تحدم عملية نقل الخام والإنتاج من المحافظة إلى باقى الجمهورية .
6. الحد من الهجرة المرتفعة اليومية والأسبوعية للعمالة إلى المحافظة من المحافظات المحيطة وخاصة محافظتى كفر الشيخ والدقهلية وما يترتب عليها من مشاكل إجتماعية وعمرانية .... .
7. دور عملية التنمية الصناعية فى رفع دخل الأفراد ومن ثم تحسين مستوى المعيشة ودفع عملية التنمية العمرانية .
8. دور السياسات فى تحقيق التوازن الصناعى بالمنطقة من خلال وضع حيز عمرانى للمناطق الصناعية وتحديد حجم الصناعات التى تقام بمحافظة دمياط وتوجيهة عملية التنمية الصناعية إلى محافظة كفر الشيخ لدفع عملية التنمية بها .

4-1 منهجية البحث:

لتحقيق الأهداف السابقة يتبع المنهج التحليلى و الاستنباطى كأسلوب بحثى، و تم بواسطة تحديد خطوتين كأساس منهجى لهذه الدراسة:

- الدراسة و التحليل: من خلال دراسة و تحليل مفهوم التنمية الصناعية وأشكال العمران الصناعى ، مفهوم التنمية العمرانية وأهدافة التنمية الصناعية .
- المناقشة و الاستنباط: من خلال مناقشة و استنباط مقومات التنمية الصناعية بمنطقة الدراسة ومن ثم التنمية العمرانية الشاملة .
- النتائج و التوصيات: استنباط النتائج العامة، ووضع بعض التوصيات التى يمكن ان تفيد فى توجيه السياسات لتحقيق التوازن الصناعى والحرفى كى تلعب دورا مهم فى التنمية العمرانية الشاملة من خلال توفير العديد من فرص العمل للمناطق الفقيرة (بلطيم – الحامول - ...) وتخفيف معدل الحمل البيئى بالمناطق المزدحمة بالصناعات كمدينة دمياط الجديدة وخفض هجرة العمالة اليومى والإسبوعى إلى محافظة دمياط حيث تتركز فرص العمل ومن ثم تحقيق تنمية عمرانية شاملة بالمنطقة .

2- تحليل مفهوم التنمية الصناعية وأشكال العمران الصناعى (تعريفات/مفاهيم/أهداف)

2-1- مفهوم التنمية الصناعية Industrial development:

يشير اصطلاح النمو إلي عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث، وعلية فإن النمو الصناعى هو ازدياد حركة من الصناعة والتصنيع كنتيجة طبيعية لإنشاء المصانع ، وهو حالة امتداد للمناطق الصناعية، أما التنمية فعبارة عن تحقيق مصنعا أو زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في مختلف جوانب الحياة ، كما يمكن القول بأنها مجموعة الأنشطة ضمن نظام ما يهدف إلي تلبية بعض الاحتياجات وحل بعض المشكلات و تعمير مكان ما سواء كان منطقة صناعية ، سواء مكانا جديدا" أو قائما" .

وعليه يمكن القول بأنها الجهد المخطط لإنشاء بنية الصناعات المختلفة التي من شأنها تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي مما تدفع المجتمع للتقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم الوصول إلى حل كثير من المشاكل التى تعانى منه المناطق النامية .

2-1-1- الصناعة (Industry) : كلمة الصناعة مشتقة من الفعل صنع وهى تعنى أوجد وذلك طبقا لقوله تعالى (صنع الله الذى اتقن كل شئ) سورة (النمل) الاية (38)

وتعتبرالصناعة من أهم الحرف الحضرية وتهدف الى ملاءمة المادة الخام لمطالب الانسان .

والصناعة أحد فروع الاقتصاد التي يجري فيها إنتاج السلع والخدمات وتتميز بقدرتها على استغلال الثروة والطبيعية وتحويلها إلى سلعة استهلاكية وبالتالي يمكن الاستفادة من ناتجها .

كما يمكن القول أن الصناعة هي العملية الأساسية لكل ما يتعلق بالأسلوب أو الفن الإنتاجي أو تحسين السبل اللازمة لإنتاج السلع .

2-1-2- **التصنيع : Industrialization** ويقصد بالتصنيع عملية نوعية تؤدي إلى انتقال اقتصاد تقليدي معين ويكون عادة اقتصاد زراعي ، إلى اقتصاد حديث متطور وهو الصناعة يتيح الحصول على نتاج نهائى وسلع استهلاكية .

وعرفت اللجنة الصناعية التابعة للأمم المتحدة التصنيع بأنه " عملية التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى استغلال الموارد المحلية وإنمائها باستخدام الوسائل التقنية المعاصرة بهدف تنويع قاعدة الإنتاج المحلي وإنتاج السلع مما يحقق معدلات نمو متزايدة ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي .

إطار مما سبق نجد أن التنمية الشاملة هي عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلي أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف تعمل محددة تسعي أساسا لرفع مستوي معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا، وذلك في الموارد والإمكانيات المتاحة، وهذه التنمية الشاملة لابد وأن يكون لها هيكل وسمات وخصائص وأبعاد وأهداف عليها لتكون مناسبة للارتقاء بالمجتمع .

2-1-3- سمات وخصائص عملية التنمية الصناعية الشاملة: الاستمرارية (Continuation): التعامل مع عملية التنمية علي جميع مستوياتها بصفة الاستمرارية، **الشمولية (Inclusiveness)** تناول جميع أوجه التنمية للأنشطة المختلفة، **الواقعية (Reality):** التعايش الحقيقي مع إمكانيات وقدرات المجتمع بالمنطقة، **البيئية (Environmental) التواؤم مع البيئة المحلية، الذاتية (Identity)** تعظيم الفائدة من المشاركة الشعبية بكل صورها في التنمية، **العلمية (Scientific)** إتباع الأسلوب العلمي المناسب لقدرات واحتياجات المجتمع المحلي بالمنطقة.

2-1-4- التوطين الصناعى : Industrial Location هو العلاقة بين صناعة محددة وموقع حيزى تحدده توافر المقومات المخصصة لاقامة تلك الصناعة، وبتوطن الانشطة الصناعية يترتب عليه حدوث تغيرات فى التوزيع السكانى والاقتصادى فى الاقليم .

2-2- العمران الصناعي Industrial Urban:

إن من أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى فصل المنشآت الصناعية عن الإستخدام السكنى هو توفير بيئة سكنية تتوفر بها أنماط كافة عوامل الراحة والأمان ، ومن ثم إنشاء مناطق صناعية قريبة من المناطق السكنية لخدمة السكان وخلق فرص سواء عمل من خلال وجود نشاط اقتصادي يدعم ذلك والذي يتمثل بقوة في النشاط الصناعي ، ومن خلال التعرف على العمران الصناعي فإنه يمكن الوقوف على المعايير التخطيطية التي اتبعت في مجال تخطيط المناطق الصناعية كانت مدن قائمة أو جديدة .

2-2-1- أنماط العمران الصناعي : The kind of industrial urban

من أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة هو الاحتياج إلى التخفيف من تمركز السكان وبذلك خلق فرص عمل من خلال وجود نشاط اقتصادي يدعم ذلك والذي يتمثل بقوة في النشاط الصناعي .

- **المستعمرات الصناعية Industrial Estate:**

تؤجر هي قطعة من الأرض تتبع هيئة عامة أو خاصة تتولى تنميتها وفقا لخطة معينة ، وتقسم قطعة الأرض إلى أقسام صغيرة تبني عليها المباني العادية وفقا لمواصفات المصانع ، ويتم تمليك هذه المباني لرجال الصناعة بالأجل أو لهم .

- **المنطقة الصناعية Industrial Area :**

ملزمة هي قطعة من الأرض تشتريها هيئة عامة أو خاصة لتتولى تقسيمها إلى مواقع مختلفة المساحة دون خطة معينة استعدادا لبيعها أو لتأجيرها إلى رجال الصناعة الراغبين في الاستثمار الصناعي ، كما أن هذه المنطقة غير بتقديم أي حوافز للمصانع من مباني أو مرافق أو خدمات ، كما أنها تضم صناعات من كافة الأنواع والأحجام .

المنطقة الصناعية المخططة وهي عبارة عن مساحة ممهدة من الأرض تقع على طريق عام رئيسي بالقرب من المدينة ، وتختلف عن المنطقة الصناعية في أنها قطعة من الأرض مناسبة من حيث الموقع من وجهة نظر التنمية الصناعية وتتولى أحد الهيئات تقسيمها وتنميتها وفقا لخطة شاملة من أجل الاستغلال الصناعي .

- **المتنزه الصناعي Industrial Park :**

هو يشبه إلى حد كبير المنطقة الصناعية المخطط إلا أنه يختلف عنها في أنه يتم توفيرعناصر الجمال والمظاهر الحسنة به .

- **العناقيد الصناعية Industrial clusters :**

تعرف الأدبيات الاقتصادية العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض فى مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية .

وعلى هذا تتضمن العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات الهامة ، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة فى العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة ، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجى المنتجات المكملة والشركات التى تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة .

كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم عدد من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، هيئات التوحيد القياسى(Standards-Setting Agencies) ، والمؤسسات التى تقوم بالتدريب المهنى والنقابات المهنية التى تقدم خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمى والدعم الفنى، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود .

ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة ، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد ، ولكن غالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية .

محدد يختلف المجال الجغرافى للعنقود بين التركز فى مدينة واحدة أو فى مجموعة من المدن أو فى دولة بأكملها أو فى التطور مجموعة من الدول المتجاورة ، ورغم أنه من السائد أن تتخذ العناقيد صبغة التجمع فى مكان أو إقليم جغرافى (العناقيد المحلية) ، إلا أن هذه الظاهرة قد تتراجع فى ضوء التطور الهائل فى وسائل النقل والاتصالات وكذلك التكنولوجى .

وعلى ذلك فرغم اختلاف أحجام وأشكال وأنواع العناقيد الصناعية فى العديد من الدول إلا أن هناك عدة سمات أساسية تتوفر فى العناقيد :

- تجمع جغرافى لشركات تربطها علاقات فى سلسلة القيمة المضافة .
- علاقات ترابط رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع ، والخبرات ، والموارد البشرية .
- توافر خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية .
- شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة ، التى تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة، والتى يعتبر وجودها

من أهم العوامل التى تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية ، كالجامعات والمعاهد التعليمية .

أثناء ويترتب على التجمع العنقودى العديد من المزايا سواء على مستوى المنشآت أو على مستوى الاقتصاد ككل. ذلك أن التنافسية وجود مثل هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل ، كما يؤدى إلى تقليل نفقات التبادل المراحل الإنتاجية وبالتالى تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة ، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى رفع المزايا للمنتجات وبالتالى تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل ، ولهذا يعتبر مفهوم العنقود مفهوماً أن ديناميكياً، حيث أنه يحتوى على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدى إلى زيادة التنوع التكنولوجى وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، وتجدر الإشارة إلى ديناميكية العنقود لا تنعكس فقط على التوسع فى عوامل الإنتاج، وإنما تؤدى إلى تطور القدرات الإنتاجية والتى تؤدى باستمرار إلى خلق منتجات جديدة وبالتالى إعادة تشكيل الأسواق .

كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم عدد من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، هيئات التوحيد القياسى(Standards-Setting Agencies)، والمؤسسات التى تقوم بالتدريب المهنى والنقابات المهنية التى تقدم خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمى والدعم الفنى، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود .

ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد، ولكن غالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية.

- **مجتمع المصنع الواحد (مدينة الشركة) Company town**

تعتبر المدينة الشركة هي إحدى نوعيات المدن الصناعية التي تهدف إلى استغلال الموارد والثروات الطبيعية لذلك فعادة ما يتم إنشاءها في مناطق نائية ذات ارتباط محدود بالعالم الخارجي ، ويؤثر مثل هذا الموقع النائي على الأنشطة الاجتماعية التي توفرها المدينة لسكانها ويمكن تصنيف المدينة الشركة في ظل النشاط الاقتصادي إلى الآتي :

بالشركة ـ مجتمع الصناعات الاستخراجية : وهي مدن أنشئت أساسا لاستخراج الخامات والمعادن والاستفادة من تواجد الثروات الطبيعية الكامنة في مواقع إنشائها ، وهذه المدن تهدف إلى توفير الإسكان والخدمات اللازمة للعاملين القائمة على تنمية المدينة والمشروع .

هذه ـ مدينة أحادية المنتج تعتمد مثل هذه المدن على منتج واحد والصناعات المغذية له، كأن تعتمد على صناعات الغزل والنسيج أو السيارات أو الحديد والصلب ، كما يمكن اعتبار المدن التي تنشأ لخدمة إحدى الجامعات تتدرج تحت النوعية من المنتج الواحد .

ـ مدينة إنشاء المشروع وتقوم مثل هذه النوعية من المدن بغرض إنشاء مشروع معين ، وعادة ما يكون هذا المشروع مرتبطا ارتباطا كليا بالمصلحة القومية ، وبالتالي فإنه يتم نشأته في إطار السياسة القومية ، وقد ترتبط هذه المدن بمشروعات السدود كما في هولندا في القرن الحادي عشر، أو إنشاء القنوات مثل مدينة الإسماعيلية كما إن هذه المدن عادة لا ينتهي تواجدها وإنما يمكن أن يتقلص حجمها وتتحول قاعدتها الاقتصادية إلى نشاط آخر .

2-2- تحليل مفهوم التنمية العمرانية والمدن الجديدة وأهدافها (تعريفات/مفاهيم/أهداف) .

2-2-1- التنمية العمرانية :

تعرف التنمية العمرانية على أنها عملية مستمرة تقوم بها أجهزة مستقلة تتعامل مع المتغيرات الإقتصادية والسياسية كما بدأ تتفاعل مع الفكر السياسى لتتخذ القرار وبذلك ينتهى الدور التقليدى للتخطيط العمرانى ، حيث يتحول التصميم الخاص وضع بالمخطط العام إلى تصميم خاص بالعملية التنموية تنظيميا وإداريا مع توفير الأدوات الازمة لتشغيلها ، ومن هنا والإدارية البعد الإدارى والتنظيمى يأخذ الأولوية فى توجيه عمليات التنمية العمرانية وإنقلب الفكر التخطيطى بذلك من على المدى المخططات العامة للمدن لتنتظر الأجهزة التى تستطيع تنفيذها أو تحقق أهدافها إلى وضع الهياكل التنظيمية العمرانية لأجهزة التخطيط المحلى التى يمكنها التعامل مع النشاط الجارى على المدى العاجل والنشاط المتوقع حتى لا تبتعد القصير للخطط الخمسية والنشاط المتوقع على المدى الزمنى الطويل الأمر الذى يستدعى وضع المخططات العلمية التطبيقية التى تتناسب مع الهيئات التنفيذية والأجهزة المحلية والتطلعات السياسية للمجالس المحلية فى نفس الوقت أهداف التنمية العمرانية عن الهدف السياسية لمتخذى القرار ومن هنا بدأ التفكير فى وضع النظرية التى تحقق هذا الهدف وتتعامل مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

2-2-2- أهداف التنمية العمرانية :

1. خلق ركائز للتنمية المتكاملة بتوفير عوامل الجذب للإستيطان البشرى التى تساعد على سرعة التدفقات السكانية لتلك المناطق وذلك على المستوى القومى .
2. تحقيق مفهوم الإتزان والتكامل بين الأقاليم الإقتصادية والهياكل العمرانية فى ضوء نوعيات فئات المجتمع وتبعا للأولويات التى تحقق أهداف خطة التنمية عامة وعلى مستوى المحليات .
3. خلق مناخ إدارىوتنظيمى فعال وقادر على التعامل مع المشاكل المتجددة لخطط التنمية .
4. حل مشكلات التجمعات العمرانية القائمة وإصلاح الخلل فى إستعملات الأراضى من تداخل الأنشطة المختلفة وبعضها البعض (الحرفى والصناعى مع السكنى) ومحاور الحركة وعلاج قصور الخدمات والإعتداء على الأراضى الزراعية .
5. العمل على دعم الإقتصاد القومى بخلق قاعدة إقتصادية تجمع بين المرونة والفعالية بحيث توفر فرص عمل (كما ونوعا) للسكان .

2-2-3- مفهوم المدن الجديدة: تندرج المدن الجديدة تحت تصنيفات المجتمعات العمرانية الجديدة بمفهومها ، وبالتالي فإن القيود المفروضة علي مفهوم المجتمعات العمرانية الجديدة تنصب أيضا علي مفهوم المدن الجديدة ويمكن صياغة مفهوم للمدن الجديدة (بتكوين اقتصاد ذاتى أوبدون تكوين اقتصاد ذاتي) وتشمل المدن ذات تكوين اقتصاد ذاتى:

تكون • **المدن الجديدة بدون تكوين اقتصادي ذاتي:** ذات نمواقتصادي وعمراني مرتبطا بمركز حضري قائم بالفعل يقود البعض علي التنمية في تلك المدينة الجديدة. نظرا لأن فرص العمل الأساسية لسكان المدينة الجديدة توجد خارجها. وبالتالي المدن الجديدة ينشأ الغالبية العظمي من سكانها من نمط سكان الليل وتصل كثافة السكان إلي أدني ما يمكن في النهار ويطلق هذا النمط من المدن الجديدة أنها مدن إسكانية Dormitory Towns وعند إنشاء هذا النموذج من نمط من الرحلات اليومية إلي مدينة أخري قائمة.

- **المدن الجديدة ذات التكوين الاقتصادي الذاتي:**

التي يتوافر بها سلسلة متكاملة من الخدمات الحضرية كفرص عمل كافية، ومراكز تسوق، خدمات صحية و تعليمية و يمكن ثقافية و ترفيهية، و جميع الخدمات التي تكفي حجم سكان المدينة، كما يجب أن يتوافر لها بعض السلع والخدمات لها استقلالية المنتجة يمكن تصدير إنتاجها بالكامل أو جزء منه للأقاليم المجاورة أو لدول أخري خارج الاقتصاد القومي.

تصنيف المدن الجديدة التي تنشأ ذات تكوين اقتصادي ذاتي إلي ثلاثة أنماط فرعية، تشترك جميعها في ان

كاملة في تكوينها الاقتصادي وكيانها العمراني وهذه الأنماط هي: المدينة الجديدة، مدن الشركات، مركز النمو الإقليمي.

• **مركز النمو الإقليمي Regional Growth Center:** يمكن اعتبار مركز النمو الإقليمي بمثابة مدينة جديدة تنشأ كتوسع لقرية او تجمع عمرانى داخل إقليم راكد اقتصاديا وومتدهورحضريا بهدف تنميتها وتوسيعها داخل إقليمها كوحدة حضرية ذات تكوين اقتصادي ذاتي، وتكون ذات قاعدة اقتصادية تشتمل علي أنشطة زراعية وصناعية متنوعة النمو بدرجة تضمن استمرار النمو الذاتي، وفي مركز النمو الإقليمي بما يضمن توفير فرص عمل علي مدار السنة مما الانتشار في يساعد في القضاء علي البطالة الموسمية والمقنعة التي تميز مثل تلك الأقاليم الزراعية ويكون هدف مركز المحيطة به الإقليمي توفير فرص عمل لسكانه وأيضا للسكان في المناطق المحيطة به داخل الإقليم، وأيضا تنشأ آثار شكل سلسلة من التفاعلات يمارسها مركز النمو الإقليمي من خلال العلاقات التجارية بينة وبين المناطق واعتماده عليها في الحصول علي المواد الخام وفي تصريف منتجاته بحيث ينتقل النمو في النهاية إلي تلك المناطق.

ويستوجب إنشاء شبكة نقل فعالة بين المركز والمجتمعات الأخرى القائمة سواء داخل إقليمه أو خارجه في شكل تسلسل هرمي حتى تصل إلي طرق النقل الرئيسية داخل الدولة وتجدر الإشارة إلي أنه عند أعداد المخطط العام لمركز النمو الإقليمي يكون من الضروري المحافظة بيئتة لأن سكان الإقليم نشأو في هذه البيئة وارتبطوا بها، وبالتالي فإن المحافظة عليها يشجعهم علي مزيد من الارتباط، وهذا يتطلب مراعاة الدقة عند اختيار الصناعات التي تنشأ داخل المركز وأيضا التصميم العمراني المقترح للمركز. مزايا مركز النمو الإقليمي: زيادة الإنتاجية الزراعية والزراعية/الصناعية، زيادة التنوع الزراعي والصناعي، مساهمة العمل في الناتج وبالتالي زيادة دخول سكان الإقليم، الطلب علي السلع والخدمات، إدخال تكنولوجيا جديدة ومنتجات جديدة، تعزيز المقدرة التصديرية للإقليم.

2-2-4- الفرق بين مفهوم المدينة الجديدة ومركز النمو الإقليمي: المدن الجديدة تنشأ كمستوطنات جديدة كلية، في حين أن مركز النمو الإقليمي ينشأ كتوسع ريفي او حضرى قائم ليصل إلي حجم ينتج الوفرالاقتصادي **Agglomeration Economics** والتي تحقق النمو الذاتي المستمر.

تنشأ المدن الجديدة علي أساس التكوين الذاتي لسوق العمل في المدينة لسكان المدينة به، وبالتالي ينشأ نمط رحلات العمل اليومية من خارج المركز إلي داخله.

تنشأ المدن الجديدة بهدف تخفيف التركيز الضروري، حيث تضمن توجيه النمو بعيدا عن المناطق القائمة، بينما ينشأ مركز النمو الإقليمي بهدف زيادة تحضر الأقاليم المتدهورة، بالتالي فهو يؤكد علي نمو الإقليم المتدهور الذي يعاني سكانه من بطالة ظاهرة، أو إلي الأقاليم الحدودية حيث الموارد المستغلة. وفي ضوء التخيل السابق لمفهوم مركز النمو الإقليمي.

تكون **تصنيفات المدن الجديدة بدون تكوين اقتصادي ذاتي**: يمكن تصنيف المدن الجديدة التي تنشأ بدون تكوين اقتصادي الجديدة ذاتي إلي أربعة أنماط فرعية، تشترط في أن لها درجة تبعية بصورة أو بأخرى لمدينة قائمة بالفعل وغالبا ما مدينة كبري، وهذه الأنماط هي: المدينة التابعة، التجمعات السكنية الجديدة، الضواحي السكنية الجديدة، المدينة (داخل المدينة).

- **التداخل بين مفهوم المدينة الجديدة المستقلة والتابعة:** تكون المدينة الجديدة مستقلة عندما تكون العمالة بها من التي سكانها، أي يكون بها انغلاق جوهري لأسواق العمالة، وتكون المدينة تابعة إذا كان هناك قدر جوهري من رحلات العمل اليومية إلي المراكز القائمة، أي تكون أسواق العمل بها أكثر انفتاحا. وتستخدم كلمة تابعة للمدينة الجديدة يكون لها تكوين ذاتي بالنسبة لأسواق العمل ولكون سكانها يقومون باستهلاك بعض الخدمات من المدينة الأم .

- **دوافع إنشاء المدن الجديدة :** دوافع إنشاء المدن الجديدة تحركها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والحضرية والعمرانية التي تعاني منها الدولة أو أجزاء معينة منها، حيث يجد المخطط في إنشاء المدن الجديدة وسائل غير فعالة تقدم حلول لتلك المشكلات وقد يكون هناك دافع أو أكثر وراء إنشاء المدينة الجديدة كالتالى: ضبط وتصحيح المستوي النمو الزائد لمدينة قائمة وذلك للتخفيف من تفاقم عدم التوازن فيها، تنشأ المدن الجديدة لضبط وتصحيح الانتشار تنمية الملائم للمستوطنات البشرية، توجيه النمو الحضري نحو مناطق معينة مقصودة، إعادة توزيع السكان علي مناطق القومي، توفير عرض إضافي من الإسكان، الحد من هجرة السكان إلي المدن القائمة وبخاصة المدن الكبرى، المناطق المتدهورة اقتصاديا، تحقيق التوزيع للصناعة والاستثمارات علي مختلف الأقاليم في الدولة، تنمية جديدة وذلك لتشجيع التنمية الإقليمية وخلق فرص جديدة للاستثمار، استغلال الموارد الطبيعية التي لم تستغل.

3- دور التنمية الصناعية فى دفع عملية التنمية العمرانية الشاملة:

3-1- أهمية التصنيع : من ضرورات التنمية في الدول النامية هو الحد من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول ويتم ذلك عن طريق تطوير الاقتصاد القومي وتنويعه والانتقال من اقتصاد تقليدي يسوده الطابع الزراعي والصناعات الحرفية إلى اقتصاد تشكل فيه الصناعة بمفهومها الحديث مكانة متميزة .ويمكن بلورة أهمية التصنيع في الآتي :

ـــ **القضاء على مشكلة البطالة** : تعاني معظم الدول النامية من زيادة نسبة البطالة وذلك نتيجة لأن القطاع الزراعي غير قادر على استيعاب كل الأيدي العاملة بتلك الدول ، والاهتمام بالتصنيع مع التركيز على الصناعات الثقيلة يعمل على التخفيف من حدة مشكلة البطالة .

ـــ **تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي** : حيث أن استغلال الدولة لمواردها الطبيعية فى عمليات التصنيع والحصول منها على سلع استهلاكية والتخلىعن فكرة تصدير المواد الخام فى صورتها الاولية إلى الخارج يحقق زيادة فى الدخل القومى .

ـــ **تطور وسائل الإنتاج** : إن التركيز على عملية التصنيع يؤدي إلى اكتساب مهارات فنية مما يؤدي إلى تطوير وسائل الإنتاج عن طريق إدخال وسائل اكثر تطورا وحداثة .

ـــ تحقيق الاستقلال الاقتصادي : تعاني أغلب الدول النامية من التبعية للسوق العالمي وذلك من جراء اعتمادها على استيراد المنتجات الصناعية وبالتالي فإن التصنيع يؤدي وخاصة إذا تم الاعتماد على الموارد المحلية إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للدولة .

اضافة إلى ما سبق فان الصناعة تلعب دورا كبيرا فى تنشيط باقى القطاعات الاخرى والتى تعتمد عليها نتيجة علاقات التشابك مع مختلف القطاعات مما يساعد على دفع عملية التنمية العمرانية الشاملة.

3-2- أهداف التنمية العمرانية الشاملة: الإشباع الدائم للاحتيجات الأساسية للجماهير، العمل علي خفض الواردات بتشجيع الإنتاج المحلي لها من خلال الصناعات والزراعة وغيرها، تشجيع التصدير علي كافة المستويات زراعيا وصناعيا ، توفير الاحتياجات الاستهلاكية للفئات الغير قادرة.

3-3- مصادر التنمية العمرانية الشاملة: تشمل: قوي النمو الطبيعية للبيئة المراد إحداث التنمية فيها، القوي البشرية والمادية التي تقوم عليها ومن أجلها عملية التنمية. حيث تحتاج التنمية الشاملة إلي:

> **التغير البنائي:** التغيير الشامل في هيكل وتركيب البنيان الاجتماعي القائم وظهور تنظيمات اجتماعية جديدة تعمل علي إعادة صياغة القوة والإنتاج وتكوين رأس المال وكذا الأساس الاقتصادي والهياكل الأساسية (مشروعات البنية الأساسية).

> **الدفعة القوية:** وجود حد أدني من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب علي المصاعب التي تسود مناخ المجتمع والانطلاق به في طريق النمو الذاتي.

> **الإستراتجية التنموية المحلية:** تعني الإستراتيجية في إطار رؤيتها البعيدة المدى لأثر كافة العوامل مع بعضها البعض في تحقيق الأهداف المطلوبة، وبأن من الصعب تجاهل أي عامل أو الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو سياسي .

4- دراسة مقومات التنمية الصناعية في قطاع شمال الدلتا(محافظتى دمياط – كفر الشيخ) :-

تتميز محافظتى دمياط وكفر الشيخ بان لهما ثروات طبيعية هائلة. هذه الثروات تعتبر مقومات واعدة لتنفيذ خطط تنمية شاملة، يوضح مقومات التنمية في لقطاع شمال الدلتا(محافظتى دمياط – كفر الشيخ). و يمكن إجمال هذه المقومات فيما يلي:

4-1- المقومات الطبيعية:

المقومات الطبيعية للمنطقة والتي تؤثر بطريقة مباشرة على التواجد السكاني التى تتلخص في الآتي:

مناخ المنطقة : تعتبر المحافظتين بحكم موقعهما الجغرافى ضمن إقليم البحر الأبيض المتوسط والذى يتميز بالحرارة والجفاف صيفا والدفئ والمطر شتاءا ، تبلغ متوسط درجة الحرارة فى العام 20ْم وتبلغ أقصى إرتفاع لها فى شهر أغسطس 31.3ْم وأقل متوسط لها فى شهر يناير حيث تبلغ 8.2ْم .

- وتحتوى المنطقة لموقعها الجغرافىعلى ميناء دمياط كما يحيط بها مجموعة من الموانئ مثل ميناء بورسعيد شرقا وميناء الأسكندرية غربا ، مما له تأثير هام على حركة السياحة و التجارة و الصناعة و أيضا جذب رؤوس الأموال الراغبة فى استثمارات ذات حجم كبير شكل رقم (1) .

شكل رقم (1) ميناء دمياط

2-4- المقومات الاقتصادية:

تذخر المنطقة بالعديد من المقومات الاقتصادية التي يمكن أن تقوم عليها العديد من الصناعات و المشاريع الكبيرة و الصغيرة و التي توفر الكثير من فرص العمل للشباب و الأسر الناشئة و يمكن تقسيم المقومات الاقتصادية كالتالي:

أ- المواد الخام:

يتم توفير المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة من القطاعين العام والخاص ، حيث يعتمد توفر المواد الخام فى بعض الصناعات على الموقع الجغرافى كوجود محافظة دمياط على البحر الأبيض المتوسط ووجود الميناء الملاحى بها حيث يسهل من عملية دخول الأخشاب المستوردة إلى المحافظة .

ويلاحظ أن صناعة الأثاث تستهلك المحافظة شهريا حوالى 10.000م3 خشب زان 2.000م3 خشب بياض وسويد و3.500م3 خشب كونتر و 20.000م3 قشرة وتبلغ قيمة الأخشاب التى ترد إلى المحافظة شهريا حوالى 176 مليون جنيه وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج 90 مليون جنيه، وبذلك تقوم المحافظة بتشغيل حوالى 3/2 الأخشاب التى تستوردها مصر لصناعة الأثاث .

ب- رؤوس الأموال :

يتم توفيرها للمشروعات الصناعية الكبيرة من خلال اعتمادات الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالنسبة للوحدات الصناعية الصغيرة يقدم بنك التنمية الصناعية والبنوك الأخرى القروض اللازمة لها بعد أخذ الضمانات الخاصة ، كما تتوفر رؤس الأموال للمشروعات والوحدات الصناعية الصغيرة من أصحاب رؤس الأموال أصحاب النشاطات الصناعية .

ج- الأسواق :

نظرا لشهرة دمياط فى العديد من الصناعات ونجاحها فيها على مدى عقود عديدة حتى حققت درجة التخصص فإن لهذه الصناعات أسواق كثيرة فالجمهورية كلها تعتبر سوقا لمنتجات المدينة من الأثاث والحلويات والألبان كما ستساعد المنطقة الحرة بميناء دمياط الجديد على فتح أسواق جديدة لهذه الصناعات فى دول العالم المختلفة بالإضافة إلى دول الكتلة الشرقية والتى تقوم المحافظة بتصدير جزء كبير من انتاجها من الأثاث إليها ، كما تساهم المحافظتين فى مد الجمهورية بإحتياجها فى مجال صناعة الأسماك ما يقرب من 45% من إحتياجاتها من الإنتاج السمكي تساهم محافظة كفر الشيخ بحوالى 33.7 % ومحافظة دمياط حوالى 9% من الإنتاج الكلى للجمهورية كما يتمركز بمحافظة دمياط حوالى 60% من أسطول الصيد .

خ- الزراعة:

بلغت المساحة المزروعة بالمنطقة حوالي 857396 ألف فدان ويتركز حوالي 83% من هذه المساحة بمحافظة كفر الشيخ ومعظمها يعتمد في ريها علي مياه نهر النيل وتتميز المحافظتين بالعديد من المحاصيل الرئيسية والتى يعتمد عليها بعض الصناعات الرئيسية مثل البنجر ، والأرز بخلاف القطن .

د- الصيد :

الاسماك هى احد مصادر البروتين الحيوانى رخيصة الثمن وتعتبر بديلا جيدا لبروتينات اللحوم الحمراء والدواجن فى غذاء الانسان نظرا لارتفاع قيمتها الغذائية ، فبالنسبة لقطاع الثروة السمكية وتشمل المناطق الساحلية التي تحيط بمعظم أرض المحافظتين حيث تنتج 680 ألف طن سنويا حيث يتوفر بالمحافظتين

العديد بحيرة البرلس وبحيرة المنزلة كذلك نهر النيل فرع دمياط والتى يعتمد عليهم فى إنشاء العديد من مزارع الأسماك بالإضافة إلى البحر الأبض المتوسط .

مصادر الإنتاج السمكي بالمحافظة :

هناك أربعة مصادر لإنتاج الأسماك بمحافظة كفر الشيخ وهى :

1- مصايد بحرية 2-1- مصايد البحيرات (المنزلة ، البرلس)

3- مصايد النيل والقنوات 4- المزارع السمكية

أولا : المصايد البحرية :

وياتى إنتاجها من البحر الأبيض حيث يبلغ اجمالى المنتج منه 1684 طن سنويا

ثانياً : مصايد البحيرات :

وتقع بالمحافظتين بحيرة البرلس وبحيرة المنزلة والتى تبلغ مساحتهما 323 ألف فدان التى تعد أفضل البحيرات الشمالية وتشرف على تنميتها الهيئة العامة للثروة السمكية من خلال لجنة فنية وأصبحت بحيرة البرلس محمية طبيعية بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم 1444 لسنة 1998 .. ويبلغ اجمالى المنتج منهما 113909 طن سنويا .

ثالثاً : مصايد الأنهار والقنوات :

يبلغ اجمالى المنتج منها 14369 طن سنويا

ويوضح الجدول التالى إنتاج المحافظتين من المصادر الثلاثة :

مصدر الإنتاج	الإنتاج بالطن
البحر الأبيض	22684
بحيرة البرلس، المنزلة	113909
أنهار وقنوات	14369
الإجمالي	150962

جدول رقم (1) إنتاج محافظتي دمياط وكفر الشيخ من المصادر الثلاثة

شكل رقم (2) يمين: أسطول الصيد ببحيرة البرلس يسار: مراكب الصيد بعزبة البرج

شكل رقم (3) يمين: مصائد الأسماك بنهر النيل بدمياط يسار: مصائد الأسماك ببحيرة البرلس

هـ- المناطق الصناعية :

تحتوى المحافظتين منطقة الدراسة على العديد من المناطق الصناعية يوجد منها بمحافظة دمياط المنطقة الصناعية شرق ميناء دمياط ، وأخرى تقع جنوب مدينة دمياط الجديدة ،وثالثة بمدينة جمصة كما يناقش حاليا إقامة منطقة جديدة بمنطقة شطا على طريق (بور سعيد – دمياط) والتى يطلق عليها مستكنة شطا بالإضافة إلى مدينة دمياط القديمة والتى تعتبر مدينة صناعية كاملة ، كما يوجد بمحافظة كفر الشيخ منطقة صناعية ببلطيم وجارى إنشاء منطقة أخرى بمطوبس .

مدينة دمياط الصناعية (المدينة القديمة) : بلغ عدد منشآت القطاع العام حوالى 9 منشآت تتمثل فى مصنع دمياط للغزل والنسيج ، مصنع دمياط للألبان ، ومصنع كفر سعد للزيوت والصابون حيث يقع بمدينة دمياط حوالى 55% من المنشآت الحكومية ، وفى مركز دمياط 223% من إجمالى المحافظة ، كما بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة بالمحافظة 15600 منشأة يقع بمدينة دمياط حوالى 10317 منشأة تمثل66.2 % ويقع بمركز دمياط حوالى 4607منشأة خاصة تمثل 29.5 % من إجمالى المنشآت الحرفية المحافظة .

المنطقة الصناعية بميناء دمياط :أنشئت المنطقة الصناعية الحرة والتى تقع بجوار الحد الشرقى لميناء دمياط على مساحة 190 فداناً وهذه المساحة خاصة بإقامة مشروعات صناعية تصديرية مقسمة بمساحات تبدأ من 2000 متر مربع ومضاعفاتها بقيمة إيجارية للمتر المسطح 3.5 دولار سنويا، وبلغ إجمالى عدد المصانع بها 6 مصانع.

- الأنشطة الصناعية بميناء دمياط الجديد: تم تخطيط الميناء على أساس طاقة قدرها 16.5 مليون طن فى السنة منذ إنشائه وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع بطاقة 5.6 مليون طن سنويا كما سيتمكن الميناء استيراد الخامات وتصدير المنتجات بسهولة أكثر ما سيشجع الصناعات القائمة على تطوير نفسها وكذلك إقامة صناعات جديدة متطورة فى العديد من المجالات، وسيعمل الميناء على قيام نوعيات من الأنشطة لم تعمل بها دمياط من قبل مثل صناعة السفن ومتطلباتها بالإضافة إلى أن القناة الموصلة بين فرع النيل والبحر المتوسط ستشجع على تنمية نشاط الصيد فى هذه المنطقة وستشجع كذلك على اقامة صناعات تتعلق بهذا النشاط .

المنطقة الصناعية بمدينة دمياط الجديدة :

لقد أنشأت مدينة دمياط كأحد الحلول التخطيطية لجذب ونقل الصناعات الموجودة بالمدينة القديمة .

توجد المنطقة الصناعية جنوب مدينة دمياط الجديدة على مساحة 300 فدان وقد تم تنفيذ البنية الساسية لها ، تحتوى المدينة على منطقة صناعية لخدمة أغراض ميناء دمياط والصناعات التى تشتهر بها المنطقة من صناعات الموبيليا والجلود والألبان والحلوى وضرب الأرز والنسيج وصناعة التخزين فتم إنشاء ثلاجات ضخمة بسعة تخزينية 4300 طن سنوياً بمساحة تصل إلى 16000 م 2 .

وتحتوى المنطقة الصناعية على مركزين للخدمات يحتوى كل مركز على الخدمات الآتية : مركز تدريب – قسم شرطة ومطافى – وحدة اسعاف – مسجد ، بالإضافة إلى مجموعه من المحلات التجارية التى تخدم المنطقة ويوجد عدة تسهيلات لتنشيط العمل بتلك المنطقة مثل تيسيرات فى سداد ثمن الأرض وإعفاءات ضريبية وجمركية .

ويبلغ عدد المصانع تحت الإنشاء 15 مصنع ستوفر 731 فرصة عمل ويبلغ قيمة رأسمالها 21.9 مليون جنيه وقيمة الانتاج السنوى لها 20.1 مليون جنيه .

وقد تم تخطيط منطقة للأنشطة الصناعية يكون الغرض منها :

× استيعاب عدد من الصناعات الخفيفة والحرفية والاستهلاكية اللازمة للحياة اليومية لسكان المدينة الجديدة مثل المخابز ومصانع منتجات الألبان والثلج والأحذية والملابس.

× استيعاب بعض الصناعات التقليدية لمحافظة دمياط بعد تطورها خصوصا وأن مدينة دمياط الحالية قد أصبحت مكتظة بالصناعات .

× استيعاب بعض ما قد يجد مستقبلا من صناعات بعد تطوير الميناء.

× والصناعات المرشحة لهذه المناطق حتى سنة 2000 هى :

- وحدة لتعليب الفواكه والخضروات تستوعب حوالى 300 عامل.
- وحدات الصناعات الغذائية تستوعب 400 عامل.
- مصنع للغزل والنسيج 500 عامل.
- وحدات الملابس الجاهزة حوالى 40 عامل.

- وحدات لصناعة الأثاث الخشبى 1000 عامل.

أنواع الأنشطة بالمنطقة الصناعية بمدينة دمياط الجديدة :

1- صناعة مواد البناء 2-1- صناعة أحذية ومنتجات جلدية وبلاستيك
3- ورش خدمية 4- صناعات الأثاث
5- صناعة النسيج 6- صناعات غذائية وحلويات
7- صناعات كهربائية وورق طباعة 8- صناعات ميكانيكية وهندسية ومعدنية
9- صناعات خدمية 10- شئون مخازن
11- صناعة رخام .

- سيكون للمدينة قاعدة اقتصادية صناعية تعتمد على عدد من المنشآت التى يعتمد عليها القطاعان العام والخاص فى المدينة وفى منطقتها الصناعية التى خصص لها 193 فدان كمرحلة أولى وأن هذه المنشآت يصل عددها سنة 2000 حوالى 304 منشأة تستوعب 5705 فرصة عمل .

المنطقة الصناعية بجمصة :

والتى تتبع إداريا محافظة الدقهلية ولكنها تدخل ضمن نطاق منطقة الدراسة حيث تقع بالجزء الجنوبى الغربى لمدينة جمصة وعلى بعد 18 دقيقة فقط من ميناء دمياط الجديد و على بعد 45 دقيقة من ميناء بورسعيد و على بعد 90 دقيقة فقط من ميناء الاسكندرية .وتتميز بمرور الطريق الساحلي الدولي رفح / السلوم خلال هذه المنطقة والذى يضعها علي أهم شريان حيوي للنقل البري عبر الأراضي المصرية وتتميز بقربها من حقول غاز أبو ماضى التى تنتج ثلث كم انتاج الجمهورية من الغاز الطبيعى وكذلك وقوعها بالقرب من مصيف جمصه وتولى المحافظة اهتمام كامل بالمنطقة الصناعية بجمصة حيث قامت بعمل ازدواج الطريق الجاري إنشاؤه حاليا من المنصورة إلى جمصة بطول 53 وبتكلفة 230 مليون جنية سيتيح نهضة عمرانية وصناعية وتجارية كبيرة حيث يصل إلى مدينة جمصه والمنطقة الصناعية ويخدمها موانئ دمياط وبورسعيد والأسكندرية .

المساحة :727 فدان، 14 قيراط .. والمنطقة مقسمة إلي أربعة مراحل تم الانتهاء من تسويق المرحلة الاولى بالكامل بمساحة 202 فدان - يتم تسويق حالياً بالمرحلة الثانية ومساحتها 175 فدان .

الانشطة المسموح بها كافة أنواع الصناعات ماعدا الملوثة للبيئة وتشمل:

صناعات خفيفه صناعات غذائية
صناعات كهربائية صناعات معدنية
صناعات تعدينية صناعات كيمائية
النسيج والملابس الجاهزة

المنطقة الصناعية ببلطيم ومطوبس

:تمت الموافقة علي إقامة عدد (89) مشروعا بالمنطقة الصناعية ببلطيم بتكلفة استثمارية بمبلغ 270 مليون جنيه مع توفير فرص عمل عددها (4372) فرصة عمل ، إقامة مصنع لإنتاج الفيسكس فيبر الصناعية بمطوبس مساحتها 500 فدان بإنتاج 240 طن / يوم وفرص عمل (2500) مباشرة وعدد (7500) غير مباشرة بتكلفة استثمارية (250) مليون دولار ، إقامة مجمع للبتر وكيماويات علي مساحة (1200) فدان بالمنطقة الصناعية بمطوبس باستثمارات قدرها (16) مليار دولار أمريكي مع توفير عدد (5000) فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة لحساب شركة خليجية ، إقامة مشروع للتكرير وصناعة البتر وكيماويات علي مساحة (3500) فدان باستثمارات 10365 مليار دولار أمريكي ، كما صدر صدر قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم 1770 لسنة 1997 بإنشاء المنطقة الصناعية بمطوبس بمساحة قدرها 1160 فدان وتم تخصيص مساحة 1000 فدان للشركة المصرية للبتر وكيماويات لإنتاج مجمع عليها ويتم تصدير الإنتاج للخارج برغبة العديد من الشركات في إقامة مشروعات بالمنطقة فقد تقدمت المحافظة بمذكرة للعرض علي السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء للموافقة علي زيادة مساحة المنطقة الي 5000 فدان حتى يمكن إقامة العديد من المشروعات وبيانها كالأتي : -

أولا مجموعة أديتا عالمية راس مالها يصل الي 10 بليون دولار امريكي ولها مصانع في كثير من بلدان العالم كما انها تمتلك في غابات شاسعة بكندا تقوم بإنتاج الغيبر من السيليلوز المنتج من هذه الغابات ويمتد نشاطها لاكثر من 50 عاما في العديد من مجالات التصنيع المختلفة مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الالومنيوم وصناعة استخلاص النحاس – صناعة الكيماويات وتمتلك المجموعة معهد للأبحاث وتنمية منتاجتها بهدف لتطوير تكنولوجيا التصنيع المستخدمة طبقا لما أفادت بها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمجموعة لها استثمارات في مصرف شركة الإسكندرية للكربون .

3-4- مقومات سياحية:

يمثل مصيف رأس البر بمحافظة دمياط الذى يقع على الضفة الغربية لنهر النيل عند التقائه بالبحر المتوسط جزيرة على شكل مثلث رأسه منطقة اللسان وضلعه الشرقى نهر النيل وضلعه الغربى البحر المتوسط وقاعدته القناة الملاحية التى تصلح تصل البحر المتوسط بنهر النيل ، ويضم مصيف رأس البر وجارى حاليا دراسة تحويل مدينة رأس البر إلى محمية طبيعية ، كما يوجد بمحافظة كفر الشيخ مصيف بلطيم و محمية البرلس الطبيعية وما تحويه من ثروات طبيعية جميعا لإقامة العديد من المشروعات السياحية بهم شكل رقم (4) .

شكل رقم (4) يمين: مصيف رأس البر بدمياط يسار: مصيف بلطيم بمحافظة كفر الشيخ

4-4- مقومات إجتماعية :

وتتمثل فى توفيرالقوى العاملة: تتمتع المحافظتين بتوفر القوى العاملة كما يأتى :

- يبلغ إجمالى عدد سكان المحافظتين حوالى 3717547 نسمة تقديرات عام 2006 م .
- يحد المنطقة جنوبا محافظة الدقهلية والغربية والبحيرة غربا أكبرمحافظات الدلتا من حيث تعداد السكان والتى يمدوالمنطقة خاصة محافظة دمياط بالعديد من العمالة فى صورة رحلات شبه إسبوعية إلى المحافظة للعمل بالأنشطة الصناعية المختلفة بها خاصة محافظة دمياط ، وقد زادت هذه الرحلات خلال العقدين الأخيرين نتيجة تشغيل العديد من المصانع بمدينة دمياط الجديدة شكل رقم (5) .

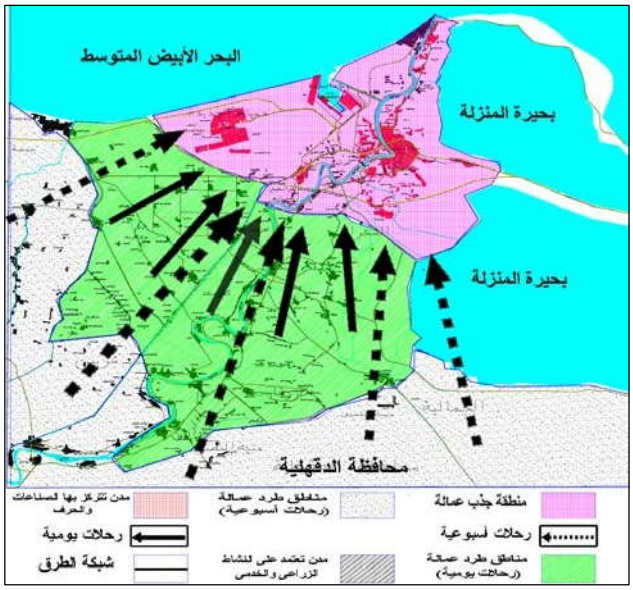

شكل رقم (5) يوضح الهجرة اليومية والأسبوعيةلمحافظة دمياط حيث تركز الصناعات بها

4-4- مقومات البنية الأساسية:

أ- الطاقة والمرافق :

يتم تغذية محافظة دمياط وكفرالشيخ بإحتياجاتهما من الطاقة الكهربية من الشبكة الموحدة للجمهورية من محطة محولات طلخا، جهد 220/ 66 ل. ف. وذلك بواسطة خطين هوائيين جهد 66 ك. ف ، يتم استخدام 24.60% من الطاقة الكهربية بالمحافظة كما يوجد بمحافظة دمياط محطة توليد الكهربا "محطة كفر البطيخ " والتى تعتبر كبرى محطات توليد الكهرباء فى مصر لتغذية شبكة الكهرباء الموحدة بقدرة 1200 ميجاوات بإستخدام الغاز الطبيعى المنتج من حقول منطقة أبو ماضى بشمال الدلتا ، وهى تمثل ثلث ما ينتجه السد العالى من الطاقة ، وتقع المحطة شرق مدينة كفر البطيخ على مساحة 27 فدان بالقرب من منابع الغاز الطبيعى .

ب- شبكة الطرق:

تتمتع المحافظتين بمجموعة من شبكة الطرق الداخلية ففى دمياط هناك طرق نقل برية بين أطراف المحافظة والمحافظات المجاورة مثل : طرق دمياط - المنصورة (طريق كفر سعد) غرب النيل. طريق دمياط - المنصورة

المزدوج (طريق فارسكور) شرق النيل. دمياط - المنزلة (طريق الروضة). دمياط - بور سعيد (طريق عزبة البرج). دمياط - بورسعيد (طريق الديبة)، بالإضافة إلى إنشاء كوبرى (كفر سعد – فارسكور) الذى يربط بين شرقي وغربي نهر النيل وفى محافظة كفر الشيخ هناك طرق نقل برية بين أطراف المحافظة والمحافظات المجاورة مثل : طرق كفر الشيخ - المنصورة (طريق بلقاس) ، طريق كفر الشيخ - طنطا ، طرق كفر الشيخ – كفر الدوار .

هذا بالإضافة إلى إستكمال الطريق الدولى والذى يمر شمال المحافظتين ويربطما بمدن والمحافظات التى تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثل (بور سعيد – الأسكندرية – مرسى مطروح ...) .

بالإضافة إلى خطوط السكك الحديدية حيث يوجد خط مفرد يخرج من دمياط و خط مفرد يخرج من كفر الشيخ إلى المنصورة ومنها إلى سائر المحافظات، والملاحة النيلية بفرع دمياط وهو صالح للملاحة كل منهما مزدوج لتغذية المراكز المختلفة بالمحافظة .

ج - مياه الشرب والصرف الصحي :

- المياه السطحية : تتوفر نتيجة الموقع الجغرافى للمنطقة حيث تقع بين فرعى نهر النيل كما يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط وبحيرةالمنزلة شرقا .

- مياة الشرب: المصدر الرئيسي لمياه الشرب هو مياه النيل وذلك عن طريق فرعى دمياط ورشيد 375..م3/ يوم

5- الإستراتيجية والسياسات العامة للتنمية بمحافظتى (دمياط – كفر الشيخ) :

ضرورة تركيز السياسات على تحديد حيز عمرانى للمناطق الصناعية بمحافظة دمياط وتحجيم عملية إنشاء المصانع وتوجيه التنمية الصناعية إلى المناطق الصناعية بمحافظة كفر الشيخ لدفع عملية التنمية الصناعية ومن ثم تنشيط التنمية العمرانية بها .

دور السياسات فى ترسيم الحدود ومراعاة الأسس والمعايير التخطيطية والخواص الجغرافية والطبيعية للمناطق .

الأخذ بمفهوم الانتشار والتوسع في إطار مناطق تنمية متكاملة اتفاقا والاستراتيجية التنموية وذلك بإعطاءالأولوية لمناطق التنمية التي تتوافر بها ركائز اقتصادية متنوعة (زراعة- صناعة- سياحة) بما يكفل تكامل منظومة التنمية ، مثل الشريط الساحلي للبحر المتوسط من شرق محافظة دمياط وحتى الأسكندرية .

تعزيز سبل النقل والاتصالات الدولية لمحافظة كفر الشيخ من خلال تحقيق الربط بين محافظة كفر الشيخ وموانئ المنطقة (ميناء دمياط وبور سعيد شرقا وميناء الأسكندرية غربا) وبقية أقاليم الجمهورية وذلك لتنشيط الصناعة بالمحافظة وجذب الإستثمار للمناطق الصناعية بها ودفع عملية التنمية العمرانية الشامله لها.

6- النتائج والتوصيات :

- ضرورة مراعاة الأسس والمعايير فى ترسيم الحدود للمدن و للمناطق وخاصة المدن السياحية مثل مدينة رأس البر وغيرها من المحميات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية .
- ضرورة مراعاة البعد البيئى والأسس التخطيطية فى إختيار أماكن الصناعات وخاصة المصانع الكبيرة بما يكفل توفير معدلات الأمان والصحة من خلال مراعاة الحمل البيئى .
- الاستغلال الاقتصادي المناسب لموارد الثروة الطبيعية بمنطقة الدراسة مع الحفاظ عليها دون الاستنزاف السريع ومراعاة لاعتبارات التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.
- توفير التوعية البيئية السليمة والاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية ، مثل المسطحات المائية، والمحميات الطبيعية كبحيرة البرلس ومدينة رأس البر .
- مضاعفة المناطق الصناعية بمحافظة كفر الشيخ والمناطق الحرة المجهزة بالخدمات والمرافق لتوطين مجموعة عريضة من الصناعات مع توزيعها جغرافيا وبالأحجام التي تتوافق وطبيعة وسمات كل موقع .
- توافق التنمية العمرانية وأنماط السكان مع طبيعة القوام الاقتصادي والاجتماعي في مناطق التنمية العمرانية .
- الاهتمام بالعمران الصناعي واختيار تجمعاته بالقرب من مواقع المشروعات الصناعية مع تحقيق سهولة الربط والاتصالات دون الإخلال بالاشتراطات البيئية الملائمة للسكن .
- ضرورة دفع وتنشيط مبدأ المشاركة الشعبية بالتنمية العمرانية حيث لابد للسكان من القيام بجزء منها دون الإعتماد الكلى على قطاعات الدولة .

7- المصادر العربية والأجنبية :

7-1- المصادر العربية:

1. أحمد خالد علام ، التخطيط الإقليمي ،مكتبة الأنجلو ، القاهرة 1995 .
2. أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة 1983.
3. اسعد على سليمان أبوغزالة ، تطور الصناعات التقليدية وتأثيرها على العمران بمحافظة دمياط ، رسالة دكتوراة ، جامعة الأزهر – القاهرة 2007.
4. جهاز شئون البيئة ، دليل إرشادات تنمية المناطق العمرانية، 1999 ، القاهرة .
5. حامد إبراهيم الموصلى ،دراسة عن الحرف والصناعات التقليدية فى منطقة دمياط وإمكانيات تنميتها فى إطار دمياط الجديدة – 1983.
6. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المجتمع والتصنيع ، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية ، 1996 .
7. حسين على الرفاعى ، الصناعة فى مصر ، بدون ناشر- القاهرة 1925.
8. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المجتمع والتصنيع ، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية ، 1996
9. حسين كفافى ، رؤية عصرية للتنمية السياحية فى الدول النامية ، الهيئة المصرية للكتاب – 1991.
10. رافت شفيق ، تصنيع الدول النامية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم 1337 ، القاهرة 2002 .
11. عبد الباقى إبراهيم ،المنظور الإسلامى للتنمية العمرانية ، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية – القاهرة – 1983 .
12. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ،التخطيط الصناعى ، دار الكتب للطباعة والنشر – العراق– الموصل 1989.
13. عصام محمد حسين ، رسالة دكتوراه ، المستقرات الصناعية الصغيرة كأسلوب تنموي للمناطق الصحراوية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، فبراير 2..4 .
14. عبد الحسين الزينى ، الاحصاء الصناعى ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد 1977 .
15. فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1994 .
16. شفق العوضى الوكيل ، التخطيط العمرانى (مبادئ – أسس – تطبيقات) – الجزء الأول – 2006 .
17. مجدى محمد البسطويسى وآخرون ، تقييم و دراسة تطوير استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة لاقليم سيناء و قناة السويس حتى عام 2.17 – مؤتمر الأزهر الدولى التاسع - القاهرة 2007.
18. محمد عبد الله ، تخطيط المناطق الصناعية ، مكتبة الانجلو ، القاهرة 1975 .
19. محمود على أحمد ، تأثير التوطين الصناعى على توجيه التنمية العمرانية المتواصلة ، دراسة تطبيقية إقليم جنوب الصعيد ، رسالة ماجستير – قسم التخطيط العمرانى – هندسة الأزهر 2004 .
20. محمد الكردي ، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر ، دار المعارف، القاهرة ، 1980.
21. مركز المعلومات ، الجهاز المركزى لتعبئة العامة والاحصاء 2006 .
22. معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية، يوليو 1983 م .
23. مصطفي عبد الحفيظ الأحول ، ملامح التنمية العمرانية الشاملة للمناطق الصناعية بمصر (دراسة حالة: المنطقة الصناعية العالمية بشرق بورسعيد).
24. نسرين فتحي عبد السلام ، رسالة ماجستير ، منهج لتقييم تجربة المجتمعات العمرانية الجديدة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، أكتوبر 1999.
25. وزارة التخطيط ، المشروع القومي لتنمية محافظات الدلتا، (97 – 2.17)، 1999، القاهرة .
26. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، مشروع تنمية شمال الدلتا ، مركز معلومات مكتب الوزير ، 2..1 م .
27. وزارة الدولة لشئون البيئة ، تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية العمرانية ، مايو 2..1.
28. www.idsc.gov.eg - بوابة معلومات مصر – وصف المحافظة بالمعلومات- 2005– مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- رئاسة مجلس الوزراء .
29. www.gopp.gov.eg - إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية– إقليم قناة السويس– (محافظة بورسعيد-محافظة الإسماعيلية– محافظة السويس– محافظة شمال سيناء– محافظة جنوب سيناء– محافظة الشرقية)– الهيئة العامة للتخطيط العمرانى 2006 .
30. يسرى الجوهرى ، دراسات فى جغرافية الموارد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، 1980 .

7-2- المصادر الأجنبية :

32-1-A.S. Ogilvy, "The Self - Contained New Town Emoioment and Puplation Town **Planning Review, Vol.39, No** Liverpool: Liverpool University Press, 1968).

33- Heselitz , Bert . The city , the factory and economic Growth . The Amierican economic rviews vol 2,1,5 .

34- Michael E. Porter, (1998), "Clusters and the New Economics of Competition", Harvard Business Review .
35 – EGYPTION ENVIROMENTAL AFFAIRS AGENCY (EEAA) , JANUARY 1999 , CAIRO .
36 – MICHAEL CLAD AND JOHN HERINGTON, THE ROLE OF ENVIRONMENTAL IMPACT ASSESSMENT IN THE PLANNING PROCESS, MANSELL PUBLISHING LIMIED , LONDON AND NEW YORK, 1988.

3-7- شبكة المعلومات :

37- http://www.mitd.gov.eg/arabic/html/elwzara/tarekh.htm
38- http://www.sis.gov.eg/public/yearbook98a/html/rcinds1.htm
39- http://www.mitd.gov.eg/arabic/html/elwzara/tarekh.htm
40- http://www.gopp.gov.eg/ta3limat_off.asp
41- http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pls/fdl/msr_intr
42-1- http://dalil.arabhs.com/13index17.htm

شكل (2 – 2.) محارو التنمية المكانية للمشرعو القومي لتنمية سيناء اولقناة